# بحث بعنوان

# الضوابط القانونية للتعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت

## "دراسة تحليلية مقارنة"

## إعداد الباحثة


## نورهان عاطف حلمي

## باحث دكتوراه بقسم القانون المدني


## تحت الإشراف


أ.د/ شحاتة غريب محمد شلقامي

أستاذ القانون المدني

ونائب رئيس جامعة أسيوط السابق

د/ عبدالغفار جابر على مهران

مدرس القانون المدني

بكلية الحقوق جامعة أسيوط

## المقدمة

### (أولاً) نطاق الدراسة.

نظراً للتطور السريع فى التكنولوجيا وإنتشار الإنترنت، أصبح العالم الرقمي وسيلة أساسية للتواصل وتبادل المعلومات والخدمات، ومن بين الظواهر الجديدة التي ظهرت في هذا السياق، إستخدام الإنترنت كمنصة للإعلان عن وعود بجوائز، سواء لأغراض ترويجية دعائية أو تشجيعية.

وبرغم الفوائد التي تحققها هذه الوسائل، إلا أن الإخلال بتنفيذ هذه الوعود أثار تساؤلات قانونية تتعلق بالإلتزام الناشئ عن الوعد بجائزة، وحقوق الأطراف المتضررة في المطالبة بالتعويض.

وتمثل دراسة "الضوابط القانونية للتعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت" محاولة لتحليل هذا الموضوع من منظور قانوني شامل، حيث تركز هذه الدراسة على بيان الطبيعة القانونية للوعد بجائزة في البيئة الإلكترونية، وضوابط التعويض عن الإخلال به، ومدى كفاية التشريعات الحالية في معالجة هذه المشكلة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الكتابات القانونية التي تناولت الوعد بجائزة في سياق الإنترنت، إضافة إلى الحاجة الملحة لتوفير إطار قانوني يحمي حقوق الأطراف، وكذلك يوازن بين المصالح المختلفة، لذلك نتناول هذا الموضوع من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية، مع إجراء مقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، بالإضافة إلى إستعراض أبرز القضايا العملية التي ظهرت في هذا المجال.

كما نحاول فى هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية تفصيلية، مع طرح توصيات يمكن أن تُسهم في تطوير التشريعات المتعلقة بالإلتزامات الإلكترونية، بما يحقق العدالة ويعزز الثقة في المعاملات الرقمية.

## (ثانياً) أهداف الدراسة.

توضيح القواعد القانونية للتعويض الناتج عن الوعد بجائزة في البيئة الإلكترونية.
تحليل الشروط الواجب توافرها لإستحقاق التعويض عند الإخلال بالوعد.
إستعراض القواعد القانونية الوطنية والدولية المنظمة لهذا الإلتزام.
تقديم حلول قانونية وإجراءات عملية للحد من الإخلال بهذا الإلتزام.

## (ثالثاً) مشكلة الدراسة.

نظراً لتزايد إستخدام الإنترنت كوسيلة للإعلان عن وعود بجوائز، ظهرت إشكالية قانونية تتمثل في الإلتزام القانوني الناشئ عن الإخلال بالوعد بجائزة، حيث تتلخص الإشكالية في الإجابة على هذا السؤال: ما هي الضوابط القانونية التي تحكم التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت ؟

## (رابعاً) تساؤلات الدراسة.

١- ما هو الأساس القانوني للوعد بجائزة عبر الإنترنت؟
٢- كيف يتم إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة؟
٣- ما هي المعايير التي يتم الإعتماد عليها لتحديد التعويض المناسب؟
٤- ما هو دور التشريعات الإلكترونية في حماية الموعود لهم؟

## (خامساً) المنهج المُتبع.

إتبعت الباحثة فى هذه الدراسة **" المنهج التحليلى "** حيث تناولت مسألة التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت وما يثيره هذا الموضوع من مشكلات على المستوى العملى والقانونى، وذلك ببيان مضمون التعويض وأنواعه والكيفية التى تتم بها عملية تقدير قيمة هذا التعويض، وما توصلت إليه الباحثة من نتائج وتوصيات.

كما إتبعت الباحثة " المنهج المقارن " بإعتباره من أهم مناهج البحث العلمى، والذى من خلال قامت ببيان الآراء الفقهية والإتجاهات القضائية، بالإضافة إلى الوقوف على أهم التشريعات القانونية المتعلقة بالتعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت، وذلك فى كل من مصر وفرنسا وأمريكا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

**(سادساً) خطة الدراسة.**

**وتتمثل فى:-**

**المقدمة.**

**المبحث الأول: القواعد العامة التى تحكم التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**المطلب الأول: مفهوم التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت وخصائصه.**

**المطلب الثانى: أنواع التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**المبحث الثاني: آليات تقدير التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**المطلب الأول: إثبات الإخلال والتنفيذ غير الصحيح للوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**المطلب الثاني: كيفية تحديد التعويض المناسب للإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**ملخص البحث باللغة العربية والإنجليزية.**

**الخاتمة.**

**قائمة المراجع.**

## المبحث الأول

## القواعد العامة التي تحكم التعويض

## عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت

يعد موضوع الوعود بجائزة من المواضيع القانونية التي تطورت في ظل ظهور الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، والتي فتحت آفاقاً جديدًا للتعاملات التجارية والإنسانية، كما يشمل هذا النوع من الوعد الذي يكون عادة في شكل إعلان عبر الإنترنت التعهد بمنح جائزة مادية أو معنوية لشخص معين مقابل قيامه بأداء فعل معين، مثل الإشتراك في مسابقة أو شراء منتج، وفي حال الإخلال بهذا الوعد قد تنتج أضرار مادية وأدبية، وبالتالى يكون التعويض هو الوسيلة القانونية التي تهدف إلى جبر الضرر، وهو ما يدعو للحديث عن تعريف التعويض وخصائصه وأنواعه، وسوف نتناول ذلك في المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: مفهوم التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت وخصائصه.

المطلب الثاني: أنواع التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.

### المطلب الأول

### مفهوم التعويض عن الإخلال بتنفيذ

### الوعد بجائزة عبر الإنترنت وخصائصه

**(أولاً) مفهوم التعويض عن الإخلال بالوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

يعد التعويض وسيلة قانونية تهدف إلى جبر الضرر الذي يلحق بشخص نتيجة إخلال طرف آخر بإلتزاماته القانونية أو العقدية، وفي سياق الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت، يتمثل التعويض في إعادة الشخص المتضرر إلى الوضع الذي كان سيصبح فيه لو تم تنفيذ الوعد كما هو متفق عليه.

ولقد عرّف المشرع فى القانون المدني المصري التعويض بأنه المبلغ المالي الذي يُلزم المدين بدفعه للدائن لجبر الضرر الناجم عن عدم تنفيذ الإلتزام أو التأخر في تنفيذه. يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب، بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للإخلال بالالتزام.(١)

فلا يُمكن المطالبة بالتعويض، إلا إذا كان هناك ضرر مباشر وفعلي لحق بالطرف المتضرر، فإذا قام شخص بأداء العمل المطلوب لتحقيق الجائزة ولم يتم الوفاء بها، فإن الضرر يتمثل في الجهد أو الوقت أو المال الذي تم إنفاقه.

كما يجب أن يكون الضرر نتيجة مباشرة لإخلال الواعد بوعده، فإذا أعلن شخص عن جائزة لتحميل تطبيق أو أداء مهمة عبر الإنترنت ثم تراجع عنها، فإن الضرر الذي يلحق بالمشاركين يعتبر نتيجة مباشرة لهذا الإخلال، ويتحقق الإخلال عندما يمتنع الواعد عن تقديم الجائزة للمستحق الذي قام بتنفيذ العمل المطلوب.

ويعتبر الوعد بجائزة وفقاً للمادة (١٦٢) من القانون المدني المصري إلتزاماً قانونياً على الواعد تجاه من يُنجز العمل المطلوب، فإذا أخل الواعد بإلتزامه ولم يمنح الجائزة، يحق لمن أنجز العمل المطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن هذا الإخلال، حيث يشمل التعويض ما لحق الموعود من خسارة وما فاته من كسب، بشرط أن يكون ذلك نتيجة مباشرة للإخلال.

- **تعويض الضرر المحقق.**

يشترط القانون المدني المصري أن يكون الضرر الذي يُطالب بتعويضه محققًا، سواء كان ماديًا (مثل التكاليف التي تكبدها الشخص لتحقيق العمل المطلوب) أو معنويًا (كالإحباط النفسي الناتج عن عدم الوفاء بالوعد).

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص١٩٤.

وطبقا للمادة (٢٢١) من القانون المدني المصري فإن التعويض يُقدر بالنظر إلى الضرر الذي لحق الدائن نتيجة الإخلال بالإلتزام، كما يُشترط أن يكون التعويض معادلاً للضرر الناجم، بحيث لا يزيد على ما لحق المتضرر من خسارة أو ما فاته من كسب.(١)

فعلى سبيل المثال: إذا وعدت شركة بجائزة مالية مقابل تحقيق إنجاز عبر الإنترنت ولم تفي بوعدها، فإنه يحق لمن أنجز العمل المطالبة بتعويض يعادل قيمة الجائزة أو ما أنفقه لتحقيق العمل(٢)، كما لا يُمكن المطالبة بالتعويض، إلا إذا كان الضرر ناتجاً بشكل مباشر عن الإخلال بالوعد.(٣)

كما يُعرَّف التعويض في قانون المعاملات المدنية الإماراتي بأنه "ما يُلزم المدين بأدائه للدائن لجبر الضرر الناجم عن الإخلال بالإلتزام، ويشمل التعويض الضرر الأدبي والمادي، ويُشترط أن يكون الضرر محققاً ومباشراً ".(٤)

وهو ما نصت المادة (٢١٠) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي بأن " من وجه للجمهور وعدًا بجائزة يعطيها عن عمل معين، التزم بإعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل، ولو قام به دون نظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم به "، وفي حالة الإخلال بالوعد، يحق لمن

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٢) د/ محمود جمال الدين، شرح القانون المدني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥، ص ٩٨.

(٣) د/ حسن كيرة، القانون المدني وأحكام الإلتزام، دار الفكر العربي، ٢٠١٠، ص١٥٠.

(٤) د/ محمد كامل مرسي، شرح قانون المعاملات المدنية الإماراتي، دار الثقافة العربية، ٢٠١٧، ص١٣٢.

أنجز العمل المطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم، ويشمل ذلك الأضرار المادية والمعنوية المباشرة.

**مدى إلزامية التعويض الشامل.**

ينص قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أن التعويض يشمل الضرر المادي والمعنوي، حيث يتمثل الضرر المادي في المصاريف التي تكبدها الموعود لتحقيق العمل المطلوب، بينما يتمثل الضرر المعنوي فى حالة الإحباط أو التشهير التى أصابته، كما يقع على عاتق المضرور عبء إثبات الضرر الناجم عن الإخلال بالوعد.(١)

فعلى سبيل المثال: إذا وعدت منصة إلكترونية بجائزة معينة مقابل تحقيق هدف ما، ولم تلتزم بمنح الجائزة، فإن الشخص الذي حقق الهدف يجب أن يثبت الضرر الذي لحق به نتيجة الإخلال.(٢)

ويعتمد النظام القانوني في المملكة العربية السعودية بخصوص هذا الإلتزام على الشريعة الإسلامية، حيث يُعتبر التعويض (الضمان) وسيلة لجبر الضرر الناجم عن الإخلال بالإلتزامات، ويتم تقدير التعويض بناءاً على حجم الضرر الفعلي الذي لحق بالمضرور.(٣)

---

(١) المرجع نفسه، ص١٣٢.

(٢) د/ إبراهيم عبد الحميد، القانون المدني الإماراتي: دراسة مقارنة، دار الخليج العربي، ٢٠٢١، ص٨٩.

(٣) د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، النظام المدني في ضوء الشريعة، دار إشبيليا، ٢٠١٠، ص٦٧.

ولعلنا نجد أن النظام السعودي الذى يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، يعتبر الوعد بجائزة إلتزاماً ضرورياً يجب الوفاء به إذا تحقق العمل المطلوب، وفي حالة الإخلال بالوعد يحق لمن أنجز العمل المطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم، ويُقدر التعويض بناءاً على حجم الضرر الفعلي.

**وتجدر الإشارة** إلى أن القانون السعودي يعتمد على مبدأ جبر الضرر، الذى يفرض تناسب التعويض مع حجم الضرر الفعلي، مع ضرورة أن يشمل التعويض الضرر المادي والمعنوي، بمراعاة أن يكون الضرر محققاً وليس إفتراضياً.([1])

كما يشترط أن يكون الضرر الناتج عن الإخلال محققًا ومباشرًا، فلا يجوز المطالبة بتعويض عن أضرار محتملة، فعلى سبيل المثال: إذا أعلن متجر إلكتروني جائزة ثم إمتنع عن تسليمها، يجوز لمن تضرر بشكل فعلى المطالبة بالتعويض.([2])

وبالنظر إلى القانون المدني الفرنسي فقد عرَّف التعويض بأنه المبلغ المالي الذي يُلزم المدين بدفعه للدائن لجبر الضرر الناجم عن الإخلال بالالتزام. يشمل التعويض الأضرار المادية والمعنوية، ويُشترط أن يكون الضرر مباشراً ومحققاً.([3])

وبموجب نص المادة (١٣٧١) من القانون المدني الفرنسي يُعتبر الوعد بجائزة إلتزاماً قانونياً على الواعد تجاه من ينجز العمل المطلوب، مع العلم بأنه في حالة الإخلال بالوعد، يحق لمن لحق به الضرر أن يطالب بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية المباشرة، حيث يشمل التعويض جميع الأضرار المباشرة التي لحقت بالموعود.

---

([1]) المرجع نفسه، ص٦٧.

([2]) د/ ناصر عبد الله الحبيب، "الشريعة والقانون– دراسة مقارنة، دار طيبة، ٢٠١٥، ص٤٥.

([3]) Carbonet (J): Le Code civil français, La Roche, 2018, p. 225.

فعلى سبيل المثال: إذا وعدت شركة فرنسية بجائزة مالية مقابل مسابقة على الإنترنت ولم تلتزم بالدفع، يمكن للموعود المطالبة بتعويض يشمل قيمة الجائزة والأضرار الأخرى الناتجة عن عدم الوفاء، مع ضرورة إثبات أن الضرر الذي أصاب الموعود كان نتيجة مباشرة للإخلال بالوعد.([1])

وإذا ما نظرنا إلى القانون الأمريكي نجده يُعتبر التعويض وسيلة لحماية المستفيد من الإخلال بوعد الجائزة، ويتم تطبيق مبدأ "التوقع المشروع" (Legitimate Expectation)، حيث يُمنح التعويض بناءً على ما كان يتوقعه المستفيد لو تم تنفيذ الوعد.([2])

أما فى القانون الإنجليزي ينظر إلى التعويض من منظور الضرر المباشر، ويُركز على إعادة الشخص المتضرر إلى الوضع الذي كان يمكن أن يكون عليه لو تم تنفيذ الوعد.([3])

فالتعويض عن الضرر المادي،يشمل كافة النفقات المالية التي تكبدها المستفيد، مثل شراء معدات أو أداء مهمة تتطلب وقتًا وجهدًا، فعلى سبيل المثال: إذا كانت الجائزة تتطلب تحميل تطبيق ودفع اشتراك، فإن تكلفة الاشتراك تعتبر ضررًا ماديًا.

**والجدير بالملاحظة** أن التعويض عن الضرر المعنوي يشمل الأثر النفسي السلبي الناتج عن خيبة الأمل أو الإحساس بالخداع، كما يمكن المطلبة بالتعويض المعنوي في بعض القوانين إذا أثبت المُتضرر وجود تأثير نفسي كبير لحِق به.

كما يمكن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الفرصة الضائعة ، وذلك إذا أدى الإخلال إلى فقدان فرصة للمستفيد، مثل فرصة الحصول على مبلغ كبير كان يمكنه إستخدامه في مشروع ما.

---

([1]) Carbonet (J): O.P.cit, p.225.

([2]) Perillo (J): Remedies in Contract Law, West Academic Publishing, 2015, pp.320-325 .

([3]) Beale (H): Principles of English Contract Law ,Oxford University Press, 2021, pp.150-160 .

**وترى الباحثة** أنه برغم التشابه الكبير في الأسس العامة للتعويض عن الإخلال بالوعد بجائزة عبر الإنترنت فى مختلف التشريعات، حيث تتطلب جميع القوانين إثبات الضرر، وعلاقة السببية، بالإضافة إلى تناسب التعويض مع الضرر الناجم، إلا أن هناك فروق دقيقة بينها.

**(ثانياً) خصائص التعويض عن الإخلال بالوعد بجائزة عبر الإنترنت.**

**١- جبر الضرر وليس العقاب.**

يهدف التعويض إلى جبر الأضرار التى لحقت بالشخص المضرور، وليس معاقبة الطرف المخل، ففي القانون الإنجليزي والأمريكي، يُركز التعويض على الضرر الفعلي، مثل التكاليف المالية أو الجهد المبذول، حيث لا يُمنح التعويض، إلا إذا ثبتت علاقة السببية بين الإخلال بالوعد والضرر الذي لحق بالشخص، وبالتالى يجب أن يكون الضرر ناتجاً وبشكل مباشر عن الفعل المخلّ.([1])

وبالنظر إلى القانون الإماراتي نجد أن التعويض يمتاز بشمولية الضرر،حيث يشمل التعويض الأضرار المادية والأدبية، كما يتطلب تحقق الضرر، وأن يكون محقق الوقوع وليس أمراً إفتراضياً، هذا بالإضافة إلى ضرورة تحقق علاقة السببية بين الفعل والضرر الواقع، حيث يجب أن يكون هناك علاقة سببية مباشرة بين الإخلال والضرر.

بينما يقوم التعويض في القانون السعودي على مبدأ "جبر الضرر"، الذى يتماشى مع قواعد الفقه الإسلامي، وبالتالى يتعين أن يكون الضرر محققاً، ويجب إثبات علاقة السببية بين الإخلال بالوعد والضرر، يشترط أن يكون الضرر الذي يُطالب بتعويضه محققاً، سواء كان مادياً أو معنوياً، ولا يجوز التعويض عن أضرار إفتراضية أو غير واقعية.([2])

---

([1]) Dominique (M): La théorie générale des obligations en droit français, Gallimard, 2019, p.140.

([16]) د/ ناصر عبد الله الحبيب، المرجع، ص٤٥.

**وتؤكد الباحثة** على أن الهدف من التعويض هو إصلاح الضرر، وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، مما يفرض أن يكون الضرر محققاً ومباشراً.

**٢- التناسب مع الضرر.**

يجب أن يكون التعويض متناسباً مع حجم الضرر الذي لحق بالمستفيد، فلا يتم منح تعويض مُبالغ فيه أو أقل من الضرر، فيجب أن يتناسب مقدار التعويض مع حجم الضرر الفعلي.([1])

**٣- إمكانية المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي.**

يغطى التعويض المادي المصاريف التي تكبدها الشخص، مثل تكلفة المشاركة أو الجهد المبذول، وبالتالى يمكن المطالبة بالتعويض المادى إذا أدى الإخلال إلى فقدان فرصة للمستفيد، مثل فرصة الحصول على مبلغ كبير كان يمكنه إستخدامه في مشروع ما، أما التعويض المعنوي، يمكن منحه إذا تسبب الإخلال في ضرر نفسي أو خيبة أمل كبيرة، كما يمكن المطالبة به في بعض القوانين إذا أثبت المتضرر وجود تأثير نفسي كبير.

**والجدير بالذكر** أنه يتم تحديد التعويض بناءاً على مبدأ العدالة، وهو أحد المبادئ الأساسية في النظامين الإنجليزي والأمريكي، فعلى سبيل المثال:إذا أعلن شخص عن جائزة بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار لمن يحقق نتيجة معينة عبر الإنترنت (مثل تصميم تطبيق)، وقام أحد المشاركين بتحقيق المطلوب، فإن إخلال الواعد بالوعد يمنح المستفيد حق المطالبة بالتعويض.([2])

<u>وبذلك يتضمن التعويض عدة عناصر هى:-</u>

- التكاليف المادية: مثل الأموال التي أنفقها المستفيد لتصميم التطبيق.
- الخسارة المحتملة: قيمة الجائزة التي لم تُمنح.

---

([1]) د/ محمود جمال الدين، المرجع السابق، ص٩٨.

([2]) Allan (E): Law of Contracts, Oxford University Press, 2010, pp. 230-235.

- الأضرار المعنوية: إذا كان هناك خيبة أمل كبيرة أثرت على حياة المستفيد.

**ومما سبق يتضح** أن التعويض عن الإخلال بوعد الجائزة عبر الإنترنت يُعد حقاً قانونياً للمستفيد الذي تكبد ضرراً نتيجة الإخلال، ويُحدد التعويض بناءاً على حجم الضرر، فيشمل التعويض الأضرار المادية والمعنوية بشرط أن يكون الضرر محققاً وليس إفتراضياً، كما يجب أن يكون هناك علاقة سببية مباشرة بين الإخلال والضرر.

## المطلب الثاني

## أنواع التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت

يعد موضوع الوعود بالجائزة من المواضيع القانونية التي تطورت في ظل ظهور الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، والتي فتحت آفاقاً جديدة للتعاملات التجارية والإنسانية، حيث يشمل هذا النوع من التعاملات الذي يكون عادة في شكل إعلان عبر الإنترنت، يتضمن فيه التعهد بمنح جائزة مادية أو معنوية لشخص معين مقابل قيامه بأداء فعل معين، مثل الإشتراك في مسابقة أو شراء منتج، مع العلم أنه قد ينتج عند الإخلال بهذا الوعد أضرار مادية وأدبية، وطبقاً للقوعد العامة فإن كل خطأ سبب ضرر للغير يلتزم من إرتكب هذا الخطأ بالتعويض.

ونجد أنه في حال عدم الوفاء بالوعد بالجائزة، تتدخل القوانين المختلفة لتحديد الأحكام المتعلقة بالتعويض، مع العلم أنه يمكن تقسيم التعويض فى هذه الحالة إلى نوعين رئيسيين (أحدهما) التعويض الأضرار المادية، (والآخر) عن الأضرار المعنوية.([1])

**والجدير بالملاحظة** أنه يمكن للموعود له "الشخص المتُضرر" عند الإخلال بالوعد بالجائزة المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة هذا الإخلال، كما يختلف نوع التعويض إستناداً على طبيعة الضرر الذي لحق بالموعود له، ويمكن تقسيم التعويض إلى الأنواع التالية:

([1]) د/ حسين زين العابدين، قانون المسؤولية المدنية– دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م، ص ٥٨.

**١- التعويض عن الأضرار المادية.**

يتضمن هذا النوع تعويض الموعود له عن أي خسائر مالية أو مادية تكبدها نتيجة عدم وفاء الواعد بالجائزة، فعلى سبيل المثال: إذا كان الوعد بالجائزة مرتبطاً بشراء منتج أو خدمة، فإن المشتري الذي قام بالشراء بناءاً على وعد بجائزة يحق له المطالبة بتعويض عن تكاليف الشراء أو النفقات المترتبة عليه.

وقد تتمثل هذه الأضرار في:-

- تكاليف شراء منتج نتيجة الوعد بالجائزة.
- نفقات السفر أو الإتصالات المرتبطة بالمشاركة في الجائزة.
- الفقدان الفعلي للمال نتيجة التصرف وفقاً للوعد.

وتنص المادة (١٦٣) من القانون المدني المصرى على أنه " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض"، كما يعتمد القضاء في مصر والدول العربية على إثبات علاقة السببية بين الإخلال بالوعد والضرر المادي الذي تكبده الموعود له، فعلى سبيل المثال إذا كان الوعد بجائزة متعلقاً بحملة تسويقية على منتج، فإن المُتضرر يحق له إسترداد تكلفة المنتج بالإضافة إلى أي تكاليف إضافية.([1])

اما في الولايات المتحدة،فان القانون الأمريكي، يتم التعامل مع التعويض عن الأضرار المادية وفق مبدأ "Benefit of the Bargain"، حيث يتم تقدير الأضرار بناءً على ما كان سيحصل عليه الطرف المتضرر لو تم الوفاء بالوعد[2].

---

([1]) المادة رقم (١٦٣) من القانون المدنى المصرى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م، الوقائع المصرية، العدد رقم (١٠٨) مكرر (أ)، بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٩م، وكذلك أنظر: د/ سامي إسماعيل، القانون المدني المصري – النظرية العامة للإلتزامات، دار المطبوعات القانونية، ٢٠٢٢م، ص١٢٢.

([2]) Epstein (D): The Law of Contract in the United States, Oxford University Press, 2021, p.110.

وفي إنجلترا،فان التعويض عن الأضرار المادية يُمنح وفقًا لمبدأ "Restitution" الذي يهدف إلى إعادة المتضرر إلى الوضع الذي كان سيكون عليه لو تم الوفاء بالوعد[١].

وفي فرنسا ،يُعتبر التعويض عن الأضرار المادية جزءًا من الالتزامات العقدية وفق القانون المدني الفرنسي (المادة ١٢٤٠). يتم تقييم التعويض بناءً على الفقد المالي المباشر المرتبط بالإخلال.[٢]

**٢- التعويض عن الأضرار المعنوية.**

يحق للطرف المتضرر الموعود له في بعض الحالات المطالبة بتعويض عن الأضرار غير المادية التي قد تؤثر على الحالة النفسية أو السمعة الإجتماعية، مثل الإحراج أو الضرر النفسي الناجم عن الإخلال بالوعد، كما قد تتفاوت التعويضات المعنوية بين الأنظمة القانونية المختلفة، حيث تعترف بعض الدول مثل فرنسا وأمريكا بمبدأ التعويض عن الأضرار المعنوية بشكل أكثر توسعاً عن غيرها من الدول.

وتتمثل الأضرار المعنوية في:-

- الإحراج أو التشهير الناتج عن إعلان فشل الوعد بشكل علني.
- التأثير السلبي على السمعة الشخصية أو المهنية.
- الإحباط أو الضرر النفسي نتيجة عدم الوفاء بالوعد.

**والجدير بالذكر** أن بعض الدول العربية تعترف بتعويض الأضرار المعنوية بشكل محدود، حيث يمكن للمضرور الحصول على تعويض عن الأضرار المعنوية، إلا أن هذا يعتمد على تقدير القاضي.([١])

([1]) Freedman (M): Contract Law in England, Cambridge University Press, 2020, p.87.

([2]) Tanguy (P): The French Civil Code "Obligations and Contracts", Lexis Nexis, 2019, p.92.

بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية يتم قبول التعويض عن الأضرار المعنوية بشكل موسع إذا كان الإخلال بالوعد يتضمن تشهيراً أو تأثيراً على السمعة([٢])، فعلى سبيل المثال: إذا تسبب الإخلال في إحراج عام، حينها يمكن للمتضرر المطالبة بتعويض، أما في إنجلترا تعتبر الأضرار المعنوية في العادة جزءاً ثانوياً من مطالبات التعويض، ومع ذلك يمكن المطالبة بها إذا كانت مرتبطة بشكل وثيق بالخسائر المالية أو الأضرار الجسيمة للسمعة.([٣])

ونجد أنه في فرنسا يتم الإعتراف بالأضرار المعنوية على نطاق أوسع، حيث يعتبر القانون المدني الفرنسي أن أي ضرر سواء مادي أو معنوي يجب تعويضه بشكل عادل.([٤])

**٣- التعويض الجزائي (العقابي).**

يهدف هذا النوع من التعويض إلى تطبيق عقوبة إضافية على الطرف الذي أخل بالوعد، خاصة إذا كان الإخلال متعمداً أو ناتجاً عن إهمال جسيم.

وبالنظر إلى مصر لا يُطبق مبدأ التعويض الجزائي في القانون المدني التقليدي، ولكنه يمكن أن يُضاف في القضايا التي تتعلق بالتشهير أو الأفعال الضارة عمداً.([٥])، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تطبيقه في العديد من الولايات، حيث يهدف إلى معاقبة الطرف المخلّ وردع الآخرين عن إرتكاب أفعال مشابهة.([٦])

أما في إنجلترا، نجد أن التعويض الجزائي ليس شائعاً في القانون الإنجليزي، إلا في بعض

---

([١]) د/ أحمد عوض الله ، العقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص١٤٧.

([2]) Green (L): Torts and Damages Law in the United States", , 2022, West Academic Publishing, p. 134

([3]) Morgan (J): English Tort Law, Oxford University Press, 2021, p.102.

([4]) Benest (CH): The Principles of French Civil Law, Routledge, 2020, p.78.

([٥]) د/ خالد زين الدين، القانون المدني العربي– دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، ٢٠٢٣م، ص٢١٢.

([6]) Richard (R): Punitive Damages in US Law, Aspen Publishers, 2020, p.89 .

الحالات الإستثنائية، مثل الإخلال المتعمد الذي يتسبب في أضرار جسيمة([1])، بينما لا يعترف القانون الفرنسي التقليدي بمفهوم التعويض الجزائي، حيث يقتصر على تعويض الأضرار المادية والمعنوية.([2])

**٤- التعويض التقديري.**

يُمنح التعويض التقديري عندما تكون الأضرار صعبة القياس بدقة، ويُترك تقدير هذا النوع من التعويض عادة للقاضي بناءاً على الظروف المحيطة بالقضية.

ونجد أنه في مصر ووأغلب الدول العربية، يحق للقاضي تقدير التعويض بناءً على الأدلة المقدمة، حتى إذا لم تكن هناك قيمة محددة للأضرار.([3])

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يُسمح للقاضي أو هيئة المحلفين بتقدير قيمة التعويض التقديري إستناداً إلى مستوى الضرر وشدة الإخلال([4])، بينما يعتمد القاضى في كل من إنجلترا وفرنسا على مبدأ العدالة والإنصاف في تقدير التعويض، وذلك إذا كان تحديده بشكل دقيق مستحيلاً.([5])

ومما سبق يتضح لنا أن تعدد أنواع التعويض في حالة الإخلال بالوعد بجائزة، إنما يعكس شمولية القانون في معالجة كافة الجوانب المادية والمعنوية المرتبطة بالضرر، كما تختلف

---

([1]) Smith (M): English Contract Remedies, Sweet & Maxwell, 2021, p.140.

([2]) Duval (S): French Civil Remedies, Springer, 2023, p.65 .

([3]) د/ محمد حسن، شرح القوانين المدنية– التعويض والإلتزامات، دار النهضة المصرية، ٢٠٢٢م، ص١٨٩.

([4]) Brown (J): Estimating Damages in US Law, Harvard Law Press, 2020, p.117.

([5]) Cole (R): Justice and Equity in English Law, Oxford University Press, 2021, p.92.

Et voir: LaFont (M): French Civil Code and Equity Principles, LexisNexis, 2020, p.44.

التشريعات المنظمة له فى كل دول العالم، حيث تركز بعض الأنظمة على الأضرار المادية، بينما تُعطي أخرى أهمية أكبر للأضرار المعنوية والتعويض الجزائي.

**وترى الباحثة** أنه تحقيقاً للعدالة الناجزة يجب أن تكون هناك شفافية في صياغة الوعود عبر الإنترنت، بالإضافة إلى وضع آليات واضحة للتعويض عند الإخلال بهذا الوعد.

## المبحث الثاني

## آليات تقدير التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت

يسبب إخلال المُعلِن بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت أضرارًا للأفراد الذين كانوا قد شاركوا بناءاً على هذا الوعد، ويعتمد تقدير التعويض هنا على مجموعة من المبادئ القانونية التي تحدد في كل نظام قانوني كيفية حساب الأضرار التي نتجت عن الإخلال بهذا الوعد سواء في القانون المصري، وكذلك القوانين المقارنة، وهو ما سوف نتناوله في المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: إثبات الإخلال والتنفيذ غير الصحيح للوعد بجائزة عبر الإنترنت.

المطلب الثاني: كيفية تحديد التعويض المناسب للإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت.

### المطلب الأول

### إثبات الإخلال والتنفيذ غير الصحيح للوعد بجائزة عبر الإنترنت

يمثل إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بالجائزة عبر الإنترنت جزءاً حيوياً من عملية تحصيل الحقوق، حيث يواجه الأفراد أو الكيانات القانونية تحديات متعددة في كيفية إثبات عدم الوفاء بالوعد أو التنفيذ غير الصحيح، وتختلف الآليات التي يتم بها الإثبات وفقًا للنظم القانونية المختلفة، ولكن تظل بعض المبادئ الأساسية مشتركة.

ويعتبر الإثبات من الجوانب الأساسية التي تضمن حقوق الأفراد في حالة الإخلال أو التنفيذ غير الصحيح للوعد بالجائزة، حيث يجب تقديم الأدلة التي تثبت الإخلال أو التنفيذ غير الصحيح لهذا الوعد.

### ١- الإثبات في المعاملات الإلكترونية.

يُسمح بإستخدام الأدلة الإلكترونية لإثبات الوقائع المتعلقة بالإخلال بتنفيذ الوعد بالجائزة عبر الإنترنت، وذلك طبقاً لنص المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م الخاص بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥م ، حيث تشمل هذه الأدلة البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، والصور التوثيقية.([1])

وتعتبر الأدلة الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني ورسائل النصية عوامل حاسمة في إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة، وذلك إذا لم يتم الوفاء به كما تم الإعلان عنه.

كما يُعتبر التسجيل الإلكتروني أحد الأدوات المقبولة في إثبات تنفيذ الوعد بجائزة أو الإخلال به، حيث تُستخدم الأدلة مثل الصور الرقمية أو لقطات الشاشة من المواقع الإلكترونية التي تم من خلالها الإعلان عن الجائزة.([2])

### ٢- عبء الإثبات.

يقع عبء الإثبات وفقًا لنص المادة (١٣٧) من القانون المدني المصري على الشخص الذى يدعي وقوع الإخلال بتنفيذ الوعد بالجائزة، وهو ما يعني أن من يطالب بالتعويض يجب عليه إثبات عدم تنفيذ الوعد.([3])

**وتجدر الإشارة** إلى أنه يمكن الإستعانة بشهادة الشهود كدليل للإثبات، إلا أن الأدلة الإلكترونية تُعد من الأدوات الأكثر قوة في هذا الصدد، وذلك لأن جميع المعاملات فى هذا الشأن تتم عبر شبكة الإنترنت.

---

([1]) أنظر: الجريدة الرسمية، العدد رقم (١٧) تابع (د)، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢م.

([2]) د/ مصطفى كامل، التجارة الإلكترونية– التشريعات والتحديات القانونية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م، ص١٤٥.

([3]) المادة (١٣٧) من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م، الوقائع المصرية، السابق الإشارة إليها.

ويعترف المشرع الإماراتي بشكل واضح بالأدلة الإلكترونية في إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة، وذلك وفقاً للقانون الإتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦م، الذي يشمل المعاملات التجارية الإلكترونية.

كما تعتبر المحاكم الإماراتية الأدلة الرقمية وسيلة شرعية لإثبات الإخلال بالتنفيذ أو التنفيذ غير الصحيح للوعد بالجائزة. يُمكن للأطراف المعنية أن تقدم صورًا ثابتة أو سجلات إلكترونية تؤكد الإعلان عن الجائزة وعدم الوفاء بها.

كما يعتمد القانون السعودي بمناسبة إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة على الأدلة الإلكترونية بشكل أساسي، حيث يُسمح بإستخدام الأدلة الرقمية وفقاً لنظام المعاملات الإلكترونية السعودي، فيُلزم المدعي بتقديم الدليل الذي يثبت وقوع الإخلال، وهو ما يتطلب وجود أدلة ملموسة من خلال المراسلات الإلكترونية و المستندات الرقمية.([1])

وتجد السجلات الإلكترونية أهميتها في إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة، حيث يمكن إستخدام التسجيلات الصوتية للمحادثات عبر الإنترنت أو لقطات الشاشة التي تظهر تفاصيل العرض المعلن عنه فى إثبات عنصر الإخلال، الأمر الذى يفرض على الأطراف التوثيق الصحيح لجميع التفاعلات الإلكترونية مثل التأكيدات أو العروض عبر الإنترنت التي تمت بشأن الوعد بالجائزة، لضمان إمكانية الإعتماد على هذه الأدلة حال حدوث نزاع قانوني.([2])

ويعترف المشرع الفرنسي بالأدلة الإلكترونية في إثبات الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة، وذلك إستناداً إلى مبادئ قانون الإثبات الفرنسي والقانون المدني الفرنسي، فوفقاً للمادة (١/١٣١٦) من

---

([1]) د/ عبد الله الفايز، القانون السعودي: التجارة الإلكترونية والتنظيمات الحديثة، دار مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٢٠، ص ٩٨.

([2]) د/ خالد عبد العزيز، التجارة الإلكترونية في الإمارات– التشريعات والتحديات، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص ٩٠.

القانون المدني الفرنسي يُسمح بإستخدام الأدلة الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية لإثبات أنه لم يتم الوفاء بالوعد بالجائزة.([1])

ونظرًا لأن المعاملات الإلكترونية تتم عبر الإنترنت، فإن هناك صعوبة في إثبات صحة الوثائق الإلكترونية أو توثيق الأصل، ولذلك يوصى بإستخدام تقنيات موثوقة لضمان صلاحية الأدلة الرقمية المستخدمة فى الإثبات.([2])

**ويتضح لنا مما سبق** إختلاف طرق إثبات الإخلال والتنفيذ غير الصحيح للوعد بالجائزة عبر الإنترنت بين الأنظمة القانونية المتعددة، ولكن تظل الأدلة الرقمية الوسيلة الأكثر قبولاً، مع العلم أن جميع هذه الأنظمة تتطلب من المُدعي تقديم الأدلة اللازمة لإثبات وقوع الإخلال.

## المطلب الثاني

## كيفية تحديد التعويض المناسب للإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت

يتسبب إخلال المعلن بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت بضرر للأفراد الذين كانوا قد شاركوا بناءاً على هذا الوعد، وهو ما يفرض عليه إصلاح تلك الأضرار التى أصابت الموعود له نتيجة هذا الإخلال.

ويعتمد تقدير التعويض على مجموعة من المبادئ القانونية التي تحدد في كل نظام قانوني كيفية حساب الأضرار التي نتجت عن الإخلال بهذا الوعد، حيث يخضع تحديد قيمة التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بالجائزة للأحكام العامة الواردة في القانون المدني المصري، خاصة من المواد (٢٢١) إلى (٢٢٤) المتعلقة بالتعويض.

---

([1]) Voir: Article (1316/1) du Code civil français, https://www.legifrance.gouv.fr. date de visite 21/01/2025, 17h.

([2]) Carbonnier (J): Droit civil: Les obligations, Universitaires de France, PUF, 2015, p.102.

Et voir: Debet (A): La loi pour la confiance dans l'économie numérique, Éditions Dalloz, 2005, p.60.

**(أولاً) المبدأ العام فى تقدير التعويض.**

يُحدد التعويض طبقاً للمبدأ العام بناءاً على الضرر الذي لحق بالمتضرر نتيجة عدم الوفاء بالوعد بالجائزة، فيُمكن أن يكون هذا الضرر مادياً (مثل التكاليف التي تكبدها الشخص للمشاركة في المسابقة) أو معنويًا (مثل فقدان الثقة في المعلن).

- **التعويض المادى.**

يعتمد القاضي فى تقديره لقيمة التعويض على الأضرار الفعلية التي تكبدها المتضرر([1])، بالإضافة إلى الأضرار المستقبلية المُحتملة[2]، وكذلك الأضرار المالية المباشرة التي تكبدها الشخص نتيجة الإخلال([3])، مثل تكلفة الإشتراك في المسابقة أو الفعالية، وأي تكاليف مالية تم إنفاقها من قبل المتضرر خلال مشاركته في الوعد بالجائزة ، وفى بعض الأحيان القيمة المالية للجائزة وعدد الأشخاص الذين تم خداعهم أو لم يتم تسليم الجائزة لهم.

كما إعتمد المشرع الفرنسى على مبدأ تعويض الأضرار الفعلية عند تقديره قيمة التعويض نتيجة الإخلال بالوعد، وذلك بموجب نص المادة (١٣٨٢) من القانون المدني الفرنسي، حيث يشمل التعويض الأضرار المادية والمعنوية التي لحقَت بالمضرور نتيجة الإخلال.([4])

وكذلك يتم تحديد التعويض بناءاً على الخسائر غير المباشرة التي تكبدها الطرف الملتزم بالوعد، وذلك إذا أمكن إثبات أن الإخلال تسبب في ضرر إضافي للموعود له.([1])

---

([1]) وهو ما أكدته المادة (٢٢٤) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م، الوقائع المصرية، السابق الإشارة إليها.

([2]) د/ عبد الله الفايز، المرجع السابق، ص٩٢.

([3]) Carbonnier (J): O.p.cit, p.92.

([4]) Article (1382) du Code civil français, https://www.legifrance.gouv.fr.date de visite 15/12/2024, 13h.

ويعترف القانون الإماراتى بضرورة تقديم تعويض للمتضررين من الإعلانات المضللة أو الإخلال بالوعود المعلنة عبر الإنترنت.

وأخيراً يعتمد القانون السعودي فى تقديره للتعويض عن الإخلال بالوعد بالجائزة على المبادئ العامة للشريعة الإسلامية التي تُركز على العدالة وإصلاح الضرر، بالإضافة إلى القوانين المدنية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

- **التعويض المعنوى.**

يُسمح بتقدير التعويض المعنوي في حال تعرض المتضرر لضرر معنوي مثل فقدان الثقة أو الإحراج الناجم عن الإعلان المضلل، حيث يمكن تقديره في حال وقع ضرر نفسي على الشخص بسبب الوعد بالجائزة الذي تم التراجع عنه، فإذا كان الإخلال قد ألحق ضررًا معنوياً بالمستهلك، يمكن للقاضي حينها أن يأخذ ذلك في الحسبان عند تحديد قيمة التعويض.([٢])

كما يستطيع القاضى الإماراتى إضافة تعويض معنوي إستناداً للعرف القضائي والمبادئ العامة للقانون الإماراتي، وذلك لدرء الضرر الواقع نتيجة الإخلال بالوعد وعدم تنفيذه.([٣])

**وتجدر الإشارة** إلى أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية يعد الوعد بجائزة من قبيل الإلتزامات العقدية الأحادية، فإذا أُعلن شخص عن جائزة عبر الإنترنت ولم يلتزم بها، يمكن للشخص الذي حقق الشروط المطلوبة رفع دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض.([٤])

أما في القانون الإنجليزي يُعامل الوعد بجائزة كعقد أحادي (Unilateral Contract) إذا كان الإعلان يحتوي على شروط واضحة ومحددة، وبالتالى فإن الإخلال بهذا الوعد يترتب عليه تطبيق أحكام المسئولية التعاقدية.([١])

---

([1]) Perillo (M) Et et d'autres: The Law of Contracts, 5th ed ,West Academic,, 2003, p.402.

([٢]) د/ مصطفى كامل، المرجع السابق، ص١٣٤.

([٣]) د/ خالد عبد العزيز، المرجع السابق، ص٨٢.

([4]) Allan (E): O.o.cit, p.276 .

**والجدير بالذكر** أن التعويض في القانون الإنجليزي يتم تقديره بناءاً على:-

- قيمة الجائزة الموعودة.
- الأضرار الناتجة عن الإعتماد على الوعد (Reliance Damages).([2])

كما تعتمد المحاكم الإنجليزية على قواعد العدالة عند تقدير التعويض، خصوصاً إذا كان الإخلال قد تسبب في أضرار بالطرف الآخر يفوق القيمة المالية للجائزة.([3])

وتتفق الأنظمة القانونية في مختلف الدول على تقدير قيمة التعويض بناءاً على الأضرار المادية والمعنوية التي لحقَت بالمتضرر، إلا أن كل منها يعتمد على المبادئ القانونية المحلية لتحديد آلية التنفيذ والتعويض.

## الخاتمـــة

أصبحت البيئة الرقمية منصة رئيسية للإعلانات عن الجوائز، مما أدى إلى ظهور إلتزامات قانونية جديدة تتطلب دراسة وتحليل، فالإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة في هذه البيئة يثير إشكاليات تتعلق بمدى الإلتزام بتنفيذ هذا الوعد وطرق إثباته، وآليات حماية حقوق الأفراد، هذا وقد رأينا من خلال عرض هذه الدراسة أن القانون المصري والقوانين المقارنة تتفق على أن الوعد بجائزة يُعتبر إلتزاماً مُلزماً، وذلك إذا إستوفى الشروط المعلنة، ومع ذلك تختلف آليات تطبيق التعويض في كل نظام قانوني، ورأينا الإتجاهات المختلفة لهذه الأنظمة فى تحديد الآلية المناسبة نحو تقدير قيمة التعويض الناتج عن الإخلال بالوعد، حيث يُحدد التعويض بناءاً على الضرر الذي لحق بالمضرور نتيجة عدم الوفاء بالوعد بالجائزة، هذا وقد يشمل التعويض عن الأضرار

---

([1]) Ewan (M): Contract Law: Text, Cases, and Materials, 9th ed., Oxford University Press, 2022, p.287.

([2]) Jill (P): Casebook on Contract Law, 14th ed, Oxford University Press, 2019, p.416.

([3]) Richard (S) et Devenney (J): The Modern Law of Contract, 12th ed, Routledge, 2021, p.198.

المادية (مثل التكاليف التي تكبدها الشخص للمشاركة في المسابقة) أو المعنوية (مثل فقدان الثقة في المعلن).

وترتيباً على ما تقدم فقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات وهى كالتالى:-

**(أولاً) نتائج الدراسة.**

١- يُعد الوعد بجائزة إلتزام قانوني مُلزم، بشرط أن يستوفى أركانه الأساسية، وهي الإرادة المنفردة، العلانية، وتحقق القبول.

٢- يُعامل الإعلان الإلكترونى في البيئة الرقمية مثل الإعلان التقليدي، مع مراعاة خصوصية الوسائل الإلكترونية في نشر الإعلان.

٣- تمثل الأدلة الرقمية مثل لقطات الشاشة، وسجلات المواقع الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، أحد الأدوات الرئيسية في إثبات الإخلال بالوعد بجائزة.

٤- تُعتبر الأدلة الرقمية مقبولة في معظم الأنظمة القانونية إذا تم توثيقها بطريقة قانونية معترف بها.

٥- يشمل التعويض عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة قيمة الجائزة والخسائر المباشرة التي تكبدها الشخص نتيجة تنفيذ العمل المطلوب.

٦- يمكن المطالبة في بعض القوانين مثل القانون الأمريكي والإنجليزي بتعويض عن الأضرار غير المباشرة أو المعنوية إذا أثبت المضرور وجودها.

٧- تستند القوانين المصرية والإماراتية والسعودية إلى المبادئ العامة التي تعترف بالإرادة المنفردة كمصدر للإلتزام، إلا أنها تتفاوت في تفاصيل الإثبات وآليات التعويض.

٨- تمنح القوانين الأمريكية والإنجليزية أهمية خاصة للعقود الأحادية، حيث تدعم بشكل كبير إستخدام الأدلة الرقمية، كما يشدد القانون الفرنسي على وضوح الشروط في الإعلان.

## (ثانياً) التوصيات .

١- يجب على المشرع المصري وضع قوانين متخصصة تنظم عملية الإعلان عن الجوائز في البيئة الرقمية بصورة تضمن حقوق الأطراف.

٢- ضرورة إعادة النظر وتوحيد القوانين الدولية بما يُسهم في تقليل النزاعات التي تنشأ عن الإعلانات العابرة للحدود.

٣- يجب على فقهاء القانون القيام بالتوعية القانونية وتعزيز التثقيف القانوني، نظراً لإفتقار العديد من المستخدمين إلى الوعي بحقوقهم القانونية في حالة الإخلال بالوعد بجائزة، خاصة في البيئة الرقمية، مما يساعد الأفراد على حماية حقوقهم بشكل أفضل.

٤- نناشد الجهات المختصة بإنشاء منصات رقمية معتمدة لتوثيق الإعلانات وتسجيل الإلتزامات المترتبة عليها بشكل رسمي.

٥- نناشد المشرع المصري بضرورة فرض عقوبات مالية وإدارية رادعة على الجهات التي تخل بتنفيذ وعودها بجوائز معلنة.

**وبالنهاية** تؤكد هذه الدراسة أن الوعد بجائزة في البيئة الرقمية يواجه تحديات قانونية تتطلب تطوير تشريعات تواكب التطورات التقنية، بينما تعترف الأنظمة القانونية التقليدية بالإلزام القانوني للوعد، وبالتالى تكون هناك حاجة مُلحة إلى وجود أدوات إثبات حديثة، وكذلك تشريعات متخصصة لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد.

# قائمة المراجع

## (أولاً) المراجع العربية.


- د/ إبراهيم عبد الحميد، القانون المدني الإماراتي: دراسة مقارنة، دار الخليج العربي، ٢٠٢١م.
- د/ أحمد عوض الله ، العقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠١٨م.
- د/ حسن كيرة، القانون المدني وأحكام الإلتزام، دار الفكر العربي، ٢٠١٠م.
- د/ حسين زين العابدين، قانون المسؤولية المدنية- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م.
- د/ خالد زين الدين، القانون المدني العربي- دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، ٢٠٢٣م.
- د/ خالد عبد العزيز، التجارة الإلكترونية في الإمارات- التشريعات والتحديات، دار النهضة العربية، ٢٠١٨م.
- د/ سامي إسماعيل، القانون المدني المصري - النظرية العامة للإلتزامات، دار المطبوعات القانونية، ٢٠٢٢م.
- د/ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م.
- د/ عبد الله الفايز، القانون السعودي: التجارة الإلكترونية والتنظيمات الحديثة، دار مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٢٠م.
- د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، النظام المدني في ضوء الشريعة، دار إشبيليا، ٢٠١٠م.
- د/ محمد حسن ، شرح القوانين المدنية - التعويض والإلتزامات، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢م.

- د/ محمد كامل مرسي، شرح قانون المعاملات المدنية الإماراتي، دار الثقافة العربية، ٢٠١٧م.
- د/ محمود جمال الدين، شرح القانون المدني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥م.
- د/ مصطفى كامل، التجارة الإلكترونية- التشريعات والتحديات القانونية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م.
- د/ ناصر عبد الله الحبيب، "الشريعة والقانون- دراسة مقارنة، دار طيبة، ٢٠١٥م.

## (ثانياً) المراجع الأجنبية.

- Allan (E): Law of Contracts, Oxford University Press, 2010.
- Beale (H): Principles of English Contract Law ,Oxford University Press, 2021.
- Benest (CH): The Principles of French Civil Law, Routledge, 2020.
- Brown (J): Estimating Damages in US Law, Harvard Law Press, 2020.
- Carbonet (J): Le Code civil français, La Roche, 2018.
- Carbonnier (J): Droit civil: Les obligations, Universitaires de France, PUF, 2015.
- Cole (R): Justice and Equity in English Law, Oxford University Press, 2021.
- Debet (A): La loi pour la confiance dans l'économie numérique, Éditions Dalloz, 2005.

- Dominique (M): La théorie générale des obligations en droit français, Gallimard, 2019.
- Duval (S): French Civil Remedies, Springer, 2023.
- Epstein (D): The Law of Contract in the United States, Oxford University Press, 2021 .
- Ewan (M): Contract Law: Text, Cases, and Materials, 9th ed., Oxford University Press, 2022.
- Freedman (M): Contract Law in England, Cambridge University Press, 2020 .
- Green (L): Torts and Damages Law in the United States, West Academic Publishing, 2022 .
- Jill (P): Casebook on Contract Law, 14th ed, Oxford University Press, 2019.
- LaFont (M): French Civil Code and Equity Principles, LexisNexis, 2020.
- Morgan (J): English Tort Law, Oxford University Press, 2021.
- Perillo (J): Remedies in Contract Law, West Academic Publishing, 2015.
- Richard (R): Punitive Damages in US Law, Aspen Publishers, 2020 .
- Richard (S) et Devenney (J): The Modern Law of Contract, 12th ed, Routledge, 2021.

- Smith (M): English Contract Remedies, Sweet & Maxwell, 2021.
- Tanguy (P): The French Civil Code "Obligations and Contracts", Lexis Nexis, 2019.

**(ثالثاً) الجرائد الرسمية.**

- الوقائع المصرية، العدد رقم (١٠٨) مكرر (أ)، بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٩م.
- الجريدة الرسمية، العدد رقم (١٧) تابع (د)، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢م.

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القواعد القانونية المتعلقة بتحديد التعويض المناسب عن الإخلال بتنفيذ الوعد بجائزة عبر الإنترنت في ضوء القوانين المصرية، والقوانين المقارنة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الإطار القانوني الذي ينظم هذا النوع من الإلتزامات، بالإضافة إلى تحديد أهم المعايير والخصائص التي تُحكم التعويض عن الضرر الناتج عن الإخلال بهذا الوعد.

وينظم القانون المدنى المصري الإلتزامات الناشئة عن الوعود، حيث يشترط للحصول على التعويض أن يكون الضرر مباشراً ومحققاً، بينما يمنح قانون المعاملات المدنية الإماراتي تعويضاً يشمل الأضرار المادية والمعنوية، مع إشتراط إثبات علاقة السببية، وعلى الجانب الآخر يعتمد القانون السعودي على مبادئ الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تعويض الضرر الفعلي فقط.

أما القانون الفرنسي فيشمل التعويض جميع الأضرار المباشرة الناتجة عن الإخلال، مع ضرورة توافر علاقة السببية بين الإخلال والضرر الناتج، بينما يتم التركيز في القانونين الأمريكي والإنجليزي على ضمان العدالة للطرف المتضرر، مع مراعاة طبيعة العقد المبرم ووجود إتفاقيات ضمنية أو صريحة تنظم ذلك.

ويتضح لنا بنهاية الأمر أهمية الوعد بجائزة عبر الإنترنت كتصرف قانوني فردي يتطلب تنظيمًا دقيقاً لضمان تحقيق العدالة للطرف المتضرر، كما توفر القوانين الحالية إطار عام ينظم مسألة التعويض، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التحديث لتواكب التطورات التكنولوجية والرقمية المعاصرة.


## summary

This study aims to analyze the legal rules related to determining the appropriate compensation for breach of the promise of an online prize in light of Egyptian laws and comparative laws, by shedding light on the legal framework that regulates this type of obligations, in addition to identifying the most important criteria and characteristics that govern compensation for damage resulting from breach of this promise.

The Egyptian Civil Law regulates obligations arising from promises, as it requires that the damage be direct and actual in order to obtain compensation, while the UAE Civil Transactions Law grants compensation that includes material and moral damages, with the requirement to prove the causal relationship. On the other hand, Saudi law relies on the principles of Islamic Sharia, with a focus on compensation for actual damage only.

As for French law, compensation includes all direct damages resulting from the breach, with the necessity of the causal relationship between the breach and the resulting damage, while the focus in American and English laws is on ensuring justice for the injured party, taking into

account the nature of the contract concluded and the existence of implicit or explicit agreements that regulate this.

Ultimately, it becomes clear to us the importance of the promise of a reward via the Internet as an individual legal act that requires careful regulation to ensure justice for the injured party. Current laws also provide a general framework regulating the issue of compensation, but they need further updating to keep pace with contemporary technological and digital developments.